

موقف الاتحاد الأوربي من القضية الكردية في العراق

م.م. صبا حسين مولى

قسم الدراسات التاريخية

المقدمة

الكرد شعب متميز الملامح والخصائص والتاريخ واللغة والثقافة، يدين غالبيتهم بالدين الاسلامي، أي انهم يمثلون قومية ذات خصوصية واضحة.

يشغل الشعب الكردي الجزء الشمالي الشرقي من العراق، هذه المنطقة يطلق عليها اسم كردستان العراق، وقد اوضح احد الباحثين حدود كردستان الشمالية بقوله:

"ان كردستان تعني باوسع معانيها البلاد التي يسكنها الاكراد كمجموعة موحدة متجانسة من الناس، وتنقسم هذه البلاد ما بين العراق وتركيا وايران مع بعض الامتداد في الاتحاد السوفيتي وسوريا، فمن الشمال تسير الحدود بصورة تقريبية خلال بريفان وارضروم واذريجان أي بقوس تدخل ضمنه مرعش حتى حلب ومن الجنوب الغربي تسير بمحاذاة سفوح التلال حتى نهر دجلة بعد ذلك شرقي هذا النهر الى الاسفل ومن بعد ذلك يعرج شمالاً مع خط جبل حمرين حتى مندلي على الحدود العراقية الايرانية"⁽¹⁾.

وللاكراد المسلمين لغتهم القومية المختلفة، فمنهم من يتحدث باللغة الكرمانجية ومنهم باللغة السورانية⁽²⁾، وهم يدعون انهم ينحدرون من اصل آري، الا ان اغلب التي يسكنون فيها تتكرر عليهم هذه الميزة. ولهذا أثر الانكار بشكل كبير على حقيقة تعداد نفوسهم، ففي الوقت الذي تقول فيه المصادر الكردية ان اعداد الاكراد تتجاوز الـ 25 مليون نسمة نجد ان المصادر غير الكردية لا تزيدهم عن عشرة ملايين نسمة⁽³⁾.

ان الحركة الكردية كجميع الحركات القومية في العالم الثالث حملت معها منذ ظهورها بذور التناقض وامراض المجتمع الذي انطلقت منه أصلاً، فمنذ نشأتها حركة قومية استقطبت فئات

وطبقات من الشعب الكردي لتحقيق اهداف وطنية قومية محدودة، الا انها ابتليت بقيادات عشائرية متخلفة اوقعت الحركة الكردية وجماهيرها في أزمت حادة وخائفة، ا فقدتها فرص الاسهام الفاعل في الحركة الوطنية لعموم شعبنا في العراق، مثلما اوجدت حالة من اليأس لدى عدد كبير من العاملين في صفوفهم من ايجابيات المساهمة في خلق حركة وطنية عراقية تتصهر فيها جميع الاطراف الموجودة، وجعلتها ورقة تلوح بها الدول المعادية لسياسة العراق امثال ايران وامريكا واسرائيل لصالح اهدافهم.

نبذة تاريخية عن حركات التمرد الكردي:

أستنادا الى الحقائق التاريخية، كان الاكراد وما يزالون يسعون دوماً الى الاعتراف بشخصيتهم الثقافية ورفض الاندماج في هويات ثقافية اخرى في الدول التي ينتمون اليها، وقد ساعدت الطبيعة الجبلية الوعرة في مناطق تواجدهم على تخفيض قبضة السلطة المركزية عليهم.

انتعشت الطموحات الكردية بشكل عام 1920 عندما وقعت معاهدة "سيفر" بين الحلفاء التي نصت موادها (64.63.62) على حق الأكراد في إنشاء دولة كردية في منطقة كردستان تركيا تتمتع بالحكم الذاتي اولاً ثم الاستقلال. الا ان رفض تركيا لهذه المعاهدة ورغبة بريطانيا في وضع العراق بأكمله تحت الانتداب، فضلا عن صراع المصالح بين الدول الكبرى، أبقيا هذه المعاهدة حبراً على ورق⁽⁴⁾.

ثم جاءت معاهدة لوزان عام 1923 لتقضي على الأمل الكردية، حيث تم تقسيم منطقة كردستان بين تركيا وايران والعراق مع بعض التدخلات في كل من أذربيجان وسوريا⁽⁵⁾.

كل تلك الامور دفعت الاكراد الى القيام بحركات ثورية تطالب بحقهم في الحكم الذاتي. فقد ظهرت في شمال العراق حركات كردية تدعو الى قيام أقليم كردستان مستقل وتحت الحماية البريطانية، وابتدت الحكومة البريطانية في البداية تأييدها، لقيام كيان كردي ذات حكم ذاتي، الا ان ظهور البترول في الاقاليم الشمالية للعراق قد ادى بدوره الى تخلي بريطانيا عن وعدها، وتأكيدا على الوحدة الجغرافية للدولة العراقية الحديثة ومقاومة النزعات الانفصالية للأكراد ضمناً لأستمرار السيطرة البريطانية على الثروة البترولية الوليدة في العراق⁽⁶⁾.

وفي هذا السياق، تصدت الطائرات البريطانية للقضاء على جميع حركات التمرد الكردي على اثر انكار بريطانيا لعودها، كما لجأت الادارة البريطانية الى استخدام اساليب الاستمالة لمنع القبائل الكردية من التجاوب مع الثورات الكردية في منطقة كردستان التركية، او محاولات الاتحاد السوفيتي لإقامة كيان سياسي للقومية الكردية تحت اسم جمهورية مهاب والتي أقاموها في شمال ايران ولجأ اليها مصطفى البرزاني الزعيم الثوري الكردي والذي اعترف به الاتحاد السوفيتي كابرز زعيم وطني كردي⁽⁷⁾.

ولابد من الاشارة، بان ابرز الحركات الكردية المسلحة انذاك، هي ثورة الشيخ محمود الحفيد (1911-1924) ثم حركات البارزانيين خلال الاعوام (1931-1935-1943-1945)⁽⁸⁾. ولقد علق الدكتور سعد ناجي جواد على طبيعة تلك الحركات ومبررات قيامها بالاتي: "...كانت جميع التمردات والحركات الكردية توصل من قبل السلطة المركزية اما الانفصالية والعشائرية. وكانت أي محاولة لتحقيق اللامركزية تعد زعزعة للكيان الهش للدولة الجديدة، فضلاً عن ذلك كان سكان العرب في العراق يجدون من الصعب قبول فكرة الحكم الذاتي الذي عدوه خطوة نحو الانفصال، وتأكدت شكوكهم هذه بسبب الاهداف المحدودة للحركات الكردية المختلفة وطابعها العشائري الاساسي، وتعاون قسم منها مع اطراف اجنبية معادية للعراق، ومما زاد في تعميق الهوة بين العرب والاكرد هو انعدام التعاون بين الحركتين القوميتين العربية والكردية... ومن هنا فان ادعاءات الحركة القومية الكردية بان حركتها كانت معادية للاستعمار وبالتالي جزءاً من الحركة الوطنية العراقية فشلت في اجتذاب دعم عربي واسع. ومع ذلك ففي ظل الملكية لم يكن الاكرد بحاجة الى تبرير اعمالهم، اذ ان تمردهم على نظام فاسد موال للبريطانيين كان تبريراً كافياً بحد ذاته"⁽⁹⁾.

ومما يجدر الاشارة اليه، ان هناك جملة عوامل ادت الى افشال الحركات الكردية يومذاك، منها تصاعد الدور الذي ادته الولاءات القبلية والعائلية بأستمرار، والذي شكل عائقاً حال دون والوصول الى الولاءات القومية الاشمل، ولم تجد مفاهيم القومية الحديثة مكاناً الا في صفوف الكرد الذي يعيشون في المدن وهم قليلو العدد، ولكن مفاهيمهم وتنظيمهم نادراً ما وجدت طريقها الى المناطق الكردية الداخلية... وكثير من الثورات القبلية، بما فيها تلك التي قام بها البارزاني حتى العام 1945 لم تكن ثورات قومية، وانما صراعات في وجه امتداد سلطة الدولة اليهم عن

طريق فرض الضرائب او بسبب المشاكل الادارية⁽¹⁰⁾.

فتحت للاكراد أفاق جديدة من الحرية والتسامح اثر قيام النظام الجمهوري في العراق عام 1958، باصدار العفو العام عن الاكراد المدنيين المحكومين في العهد الملكي- وعلى اثر ذلك عاد مصطفى البرزاني الى العراق- والاقرار ولاول مرة في الدستور العراقي الجديد المؤقت على شراكه العرب والأكراد في الوطن العراقي، فقد نصت المادة الثالثة من الدستور على:

"ان المجتمع العراقي قائم على التعاون الكامل بين المواطنين كافة وعلى احترام حقوقه وحياته، والعرب والأكراد هم شركاء في هذه الأمة وان الدستور العراقي يضمن حقوقهم القومية داخل الكيان العراقي"⁽¹¹⁾ الأمر الذي جعل القادة الأكراد يتحركون ويعملون بحرية غير مسبوقة، وبدعوا بإصدار الصحف والمجلات والكتب الكردية، فضلاً عن القيام بالمهرجانات الثقافية والسياسية.

اعتقدت الحكومة العراقية آنذاك، أن الحرية التي أعطيت إلى الأكراد والإنجازات التي حصلوا عليها كانت كافية لتطمينهم ضمن دولة واحدة، ألا أن الصورة قد اتضحت فيما بعد، حينما أدركت الحكومة، بان الحركة القومية الكردية المتمثلة بالحزب الديمقراطي الكردستاني تطالب بالحكم الذاتي كأساس لحل جميع مشاكلهم ومن هنا بدء الخلاف من جديد بين الحكومة المركزية والأكراد.

بدأت ثورة 1961 الكردية في حقيقتها كتمرد عشائري ضد تطبيق قانون الاصلاح الزراعي⁽¹²⁾، الذي اعلنته الحكومة الجمهورية والذي كان موجهاً ضد الاقطاعيين الاكراد. وبما ان المجتمع الكردي هو مجتمع زراعي يهيمن فيه الاقطاع المتمثل برؤساء العشائر الذين يملكون الغالبية العظمى من الاراضي الزراعية، فقد نجح هؤلاء الاقطاعيون في اثاره الفلاحين الاكراد ضد القانون الذي وجد لمصلحتهم⁽¹³⁾.

لم تواجه الحكومة العراقية هذا الوضع بالحكمة، بل استغلته كسبب للقضاء على الحركة القومية الكردية، التي وجدت فيها تهديداً لهيمنتها المركزية فقد أقدمت على حل الحزب الديمقراطي الكردستاني واعتقال ونفي عدد من قادته، وتعطيل جريدة (خيه بات) لسان حال الحزب، واستخدام القوة المسلحة لضرب جميع عناصر الحركة القومية الكردية المتمثلة بالعشائر وعلى رأسها العشيرة البرزانية⁽¹⁴⁾.

ادى هذا الرد الرسمي العراقي على هذه الاضطرابات الى تضامن جميع هذه العناصر ضد السلطة المركزية مستفيدين من الطبيعة الجغرافية الوعرة والجبال التي شكلت حماية طبيعية لهم وعامل تشجيع على حمل السلاح الى الاستمرار في التمرد الكردي ضد السلطة المركزية آنذاك. ونظراً لعدم استقرار الاوضاع السياسية في العراق آنذاك، والدعم الاقليمي والدولي الذي حظيت به الحركة الكردية من قبل ايران وتركيا، وبريطانيا، واسرائيل فقد تمكن البرزاني وخلال فترة وجيزة أن يسيطروا بشكل غير قانوني وبقوة السلاح على 40% من المناطق الشمالية من العراق⁽¹⁵⁾.

بوصول حزب البعث إلى السلطة عام 1968، بدا ظاهرياً تحسن في العلاقة الحكومية الكردية، ف جاء في الدستور الجديد للعراق ان الشعب يتكون من قوميتين العربية والكردية، وان يكون للاكراد الحق في سلطة تشريعية بشكل يتناسب مع حجمهم في العراق، ويكون واحد من نائبين رئيس الدولة كردياً، وتوحد المناطق التي بها اغلبية كردية كوحدة حاكمة لذاتها، وان تستخدم اللغة الكردية الى جانب العربية كلغة رسمية في التعليم في هذه المناطق، وان ينفذ الاصلاح الزراعي، وتوفير ميزانية لتنمية كردستان، فضلاً عن اتخاذ مجموعة من الاجراءات الثورية منها، الاعتراف بالوجود الشرعي للقومية الكردية، وانشاء جامعة في السليمانية وانشاء مجمع كردي كما اقرت جميع الحقوق الثقافية واللغوية للقومية الكردية وتأسيس دار للطباعة والنشر باللغة الكردية واصدار صحيفة اسبوعية ومجلة شهرية، ومحطة خاصة باللغة الكردية وتقرر كذلك اعتبار عيد (نوروز) عيداً وطنياً في الجمهورية العراقية اعترافاً للمواطنين الاكراد بحقوقهم في احياء تقاليدهم واعيادهم⁽¹⁶⁾.

وفي 11 من اذار لعام 1974، اصدرت الحكومة العراقية قانون تطبيق الحكم الذاتي، الذي تضمن اقرار صيغة الحكم لكردستان العراق. بما يضمن احياء ثقافتهم القومية في اطار الوحدة الوطنية وتأسيس مجلسين أحدهما تشريعي والآخر تنفيذي، وجعل الانتخابات الديمقراطية، هي الصيغة الرسمية لاختيار اعضاء المجلسين⁽¹⁷⁾.

وفي ضوء ما اعلن علنه يمكن القول، بأن بيان اذار يعد نقطة تحول تاريخية وكبيرة في طريق الحل السلمي والديمقراطي للمسألة الكردية، لكونه قد اكد على حقيقتين اساسيتين

متراپطتين، هما ضمان ترسيخ الحقوق المشروعة للكرد من جهة وترسيخ وحدة العراق من جهة اخرى أي وحدة الشعب والوطن والنظام الدستوري ضمن منطق سيادة القانون ومركزية السلطة.

حظي بيان اذار بأهتمام واسع النطاق في معظم الدول الاوربية لاهميته البالغة في ارساء اسس السلام والأمن في بلد مهم من ناحية الموقع الجغرافي والمكانة السياسية، واثره المباشر في السلام والأمن العالمي. فقد صرح سفير جمهورية بلغاريا الشعبية بان الشعب البلغاري يشارك الشعب وحكومة العراق افراحهم باحلال السلام وقال ان هذا الحدث سيكون له تأثيرات كبيرة وتاريخية في الحاضر والمستقبل (18).

وفي المانيا الديمقراطية اشارت صحيفة (نوين دوتشلاندر)، اوسع الصحف انتشاراً انذاك، بالبيان ووصفته بأنه تعزيز لجبهة النضال العربي والعالمي للكفاح ضد الامبريالية والاستعمار والصهيونية والرجعيات المحلية (19).

وضع بيان اذار، النظام الحاكم في اختبار شديد الأهمية، اما ان تطبيق البيان لتحقيق الحلم المنشود للاكراد وحل مشكلتهم الى الابد، او ان تعرقل تطبيقه لكي تبرهن للعالم بأن القضية الكردية في حقيقتها ورقة تلوح بها الدول الاستعمارية للضغط على الحكومة العراقية من الناحية السياسية.

وبالفعل فقد فشل قانون الحكم الذاتي عند التنفيذ، لأن نظام الحكم اراده شكلياً وليس حقيقياً، فقد فشل النظام في تكوين المجلس الوطني كما وعد، وبدأ النزاع حول كركوك وخانقين وسنجار، وهي المناطق التي كان الاكراد يؤمنون بان نظام البعث يقوم بتوطين العرب فيها عمداً لتغيير التوازن الديمغرافي فيها، واصبحت كركوك بالذات منطقة حساسة بسبب مواردها الهائلة من النفط، ومما زاد الامر سوءاً اصدار الحكومة قانون الحكم الذاتي الكردي خالياً من كركوك، وللنظام اليد العليا في تعيين المسؤولين (20). فجاء الرد الكردي على البيان، بقيام قادته بحمل السلاح مجدداً في وجهه السلطة وبدعم امريكي.

ففي عام 1974 اشتدت الحركات الكردية على اثر اشتداد الصراع بين العراق وايران التي كانت تقدم الدعم الكامل لاکراد العراق، ولكن بغداد نجحت في سحق التمرد الكردي بعد توقف

الدعم الايراني على اثر توقيع اتفاقية الجزائر بين البلدين في عام 1975⁽²¹⁾، ثم تجدد الصراع في عام 1976 وتساعد في عام 1980 في اعقاب نشوب الحرب العراقية الايرانية التي وجد الاكراد فيها فرصتهم لأعلان الحكم الذاتي بناءً على الامر الواقع وبدعم من إيران⁽²²⁾.

وبعد انتهاء الحرب مع ايران في اغسطس /اب 1988، شن النظام المركزي حملة عنيفة ضد الاكراد اسفرت عن لجوء حوالي ربع مليون كردي الى داخل الاراضي الايرانية والتركية⁽²³⁾.

المهم وفي ظل هذه الاوضاع المتأزمة والمأساوية، ظلت كل الاطراف متمسكة ببيان اذار، فلم تقدم السلطة المركزية على الغاء نص دستوري او مادة قانونية تتعلق بالحقوق القومية الكردية، كما ان الاحزاب الكردية المعارضة لم تتحدث في أية مرحلة من المراحل عن الانفصال عن العراق او عن تأسيس دولة كردية خاصة بها.

وفي فترة انتفاضة اذار 1991، عندما تحررت مناطق واسعة من الشمال من هيمنة النظام وبصرف النظر عن الثغرات والسلبيات في التجربة، عاش الاكراد بشكل عام حياة استقرار، حيث البرلمان والحريات النسبية والتحسين النسبي في اعادة بناء القرى والحياة المعيشية، مما خلق لديها هاجس الخوف من ضياعها حتى في ظل النظام الفدرالي. وهو ما يجعلها تنظر الى الفدرالية بنوع من القلق وعدم الرضا، ولو بدرجات متفاوتة⁽²⁴⁾.

واخيراً يمكن القول بأن القضية الكردية في العراق، على الرغم من عدالتها ومشروعيتها الا انها خضعت للابتزاز الاجنبي، واستخدمت كورقة للضغط السياسي على الحكومة العراقية لتحقيق مصالح واهداف اجنبية.. وللتدليل على ذلك نذكر ما جاء في كتاب (ما لم يقل عن الصراع العربي-الاسرائيلي) بقلم المحلل السياسي الايطالي البرتو ماريانتوني اذ يقول: "المسألة الكردية ليست بعيدة عن المؤامرة الكبرى، فالنهج الغربي يظهر بصمات اصابعه دائماً على هذه المسألة.. فمذ اكثر من عشرين سنة تقوم الولايات المتحدة، وعدد من الدول الغربية، واسرائيل باللعب بخيوط قضية الشعب الكردي كما لو انه اداة للأعيب السياسية-الاقتصادية الاقليمية، او كأداة للضغط تستخدم في خدمة استراتيجيتها، وما ان يؤدي استغلالهم اهدافهم حتى ينسى الغربيون القضية الكردية.."⁽²⁵⁾.

والواقع أن الاكراد لم يملكو مصيرهم في ايديهم في أية مرحلة، فقد كانوا دائماً ضحايا لهذه التدخلات الخارجية التي كانت تخذلهم عندما تتغير الظروف السياسية مع العراق، وهم يتفهمون

ذلك ويقبلونه على اسس مرحلية رغبة في توسيع الحكم الذاتي في مناطقهم كلما تسنح الظروف، لكن في الوقت نفسه فإن طبيعة التوازنات الاقليمية السائدة وتشتت الاكراد بين اربع دول في المنطقة العراق -تركيا-ايران وسوريا كانت السبب في تجنب طرح فكرة قيام دولة كردية مستقلة من جانب اكراد العراق⁽²⁶⁾.

فقد اعلن جلال الطالباني على سبيل المثال في تصريح له بتاريخ 27 يوليو 1992، بأن كردستان العراقية لا يمكنها الارتباط الا بدولتين في العالم هما العراق وتركيا، واذا ما بقي صدام حسين في السلطة فعليهم الارتباط بتركيا، أي ان المشكلة هنا في صدام وليس الارتباط بالعراق⁽²⁷⁾.

وفي الجانب المقابل فان ثمة فصائل عراقية اخرى في المعارضة تتطلع الى مشاركة قوية للأكراد في الوضع السياسي العراقي، الامر الذي دفع الاكراد الى المطالبة بالنظام "الفدرالية" مطلباً اساسياً لها بدلاً من الحكم الذاتي.

لقي هذا الشعار الترحيب من قبل العديد من الاحزاب السياسية المعارضة انذاك، ففي اجتماع للمؤتمر الوطني للحزب الشيوعي عام 1993، تم إقرار هذا الشعار، وبعد فترة وجيزة تم تبنيه من قبل المؤتمر الوطني العراقي الموحد في صلاح الدين (شمال العراق)، وفي عام 2002 وفي مؤتمر لندن أيدت جميع الفصائل المعارضة نظام الفدرالية⁽²⁸⁾.

الاتحاد الاوربي والقضية الكردية

اتخذ الاتحاد الاوربي⁽²⁹⁾ موقفاً مسانداً للأكراد في جميع منطقة الشرق الاوسط في اطار زيادة الاهتمام بحقوق الانسان وضرورة حماية هذه الحقوق في كل انحاء العالم.

اتسم موقف الجماعة الاوربية تجاه القضية الكردية في العراق، بالاجابية نظراً للموقف السلبي للحكومة العراقية من المسألة الكردية، وخصوصاً بعد صدور قانون الحكم الذاتي عام 1974 وتطبيقه في المنطقة الكردية انذاك.

ثمة ملاحظة مهمة، وهي ان الجماعة الاوربية لا تؤيد الحركات الانفصالية وانما تطالب بمنح الاكراد حقوقهم الثقافية في اطار العراق الموحد⁽³⁰⁾.

وفي سياق اهتمام الاتحاد الاوربي بالقضية الكردية، فقد ركز الاتحاد على ضرورة تقديم المساعدة لاکراد العراق وتقديم التمويل اللازم لها ففي اجتماع البرلمان الاوربي في 18 نيسان 1991 طالبوا (بأدراج المشكلة الكردية في جدول اعمال مؤتمر للسلام في الشرق الاوسط ووجوب اعتراف الدول التي يعيش فيها اكراد بوجودهم وحقهم في الحكم الذاتي)⁽³¹⁾.

وفي 13 تشرين الثاني 1993، نظم الاتحاد الاوربي مؤتمراً دولياً اكدت فيه على ضرورة تقديم المساعدات الانسانية والمعنوية للاكراد، مع رفض التدخل العسكري المباشر لحل المشكلة⁽³²⁾.

كما اوصت الجمعية العمومية للمنظمة الاوربية-المتوسطة لحقوق الانسان في مؤتمر عقده 7-8 من تشرين الثاني 2000 في فرنسا، الى ضرورة تنظيم مؤتمر دولي خاص بالقضية الكردية. وعلق الدكتور عبد الحسين شعبان-خبير القانون الدولي-حول المؤتمر قائلاً:-

" ان المؤتمر سيشكل حدثاً مهماً وبارزاً، خصوصاً ان الجهود تنصب لعقده في بلد عربي ودعوة عدد من الشخصيات الكردية لحضوره، اضافة الى حضور نخبة من الحقوقيين والمتقنين العرب "⁽³³⁾.

وتحت شعار " التهجير والترحيل القسري للاكراد في العراق وتركيا " عقد مؤتمر في باريس عام 2001 شارك فيه معظم الاحزاب الكردستانية والفرنسية واختصاصيون بالشؤون الكردية. ومثل وزارة الخارجية الفرنسية جان بابتستيت فيفر المسؤول عن الملف العراقي في الوزارة.

ومن اهم المواضيع التي بحثها المؤتمر، الممارسات القمعية للحكومة العراقية في كردستان، ومنها تهجير الاكراد من مدينة كركوك الغنية بالبترول وتغيير واقعها السكاني، وهي ممارسة شهدت تصاعداً خطيراً بعد عام 1991، كما دعا المؤتمر الى حماية الاكراد لضمان حقوقهم القومية⁽³⁴⁾.

وهناك شئ من التباين بين تصرفات دول الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية حيال القضية الكردية في العراق، فالولايات المتحدة تعمد الى تحريك الوضع الاستثنائي الذي فرضته

في شمال العراق باتجاه المزيد من الانفصال عن الدولة المركزية، ووضع العراق امام عودة الامور الى وضعها الطبيعي، والسماح للدولة المركزية بممارسة وظيفتها في الشمال على وفق سيادتها التي اقرها القانون الدولي الذي اعترف بالعراق كدولة ذات سيادة. وفي هذا المضمار يدفع الامريكان الاكراد لحمل السلاح ضد الحكم الوطني والسماح باستخدام المناطق الشمالية العراقية كقواعد لتسهيل غزو الامريكان للعراق. ويقدم الامريكان مساعدات انية محدودة لشراء ذمم الاكراد من ناحية، ويشجعون هجرة الشباب الاكراد من المنطقة من جهة اخرى الى اوربا. وقد فقد المئات من هؤلاء حياتهم في مغامرات الهجرة وكما استخدم الامريكان العناصر العميلة لهم في الشمال لادخال عناصر استخبارية بريطانية وصهيونية وامريكية الى المنطقة. ومن ناحية اخرى يعلن الامريكان حرصهم على الوحدة الوطنية العراقية ويعملون عكس ذلك.

اما موقف الاتحاد الاوربي، فقد اوضحه خافير سولانا سكرتير الاتحاد الاوربي، في حرص الاتحاد على وحدة العراق وسيادته واستقلاله، ويعارض اية محاولات انفصالية من جانب الاكراد ويؤيد حقوقهم الانسانية ولم يؤيد حتى الان قيام دولة كردية في المنطقة او في العراق⁽³⁵⁾.

وعلى الرغم من رغبة الاتحاد الاوربي في رؤية الاكراد يتمتعون بالحقوق القومية، فقد بادرت بعض الدول لفتح ابواب اللجوء السياسي امامهم الا ان الكثير منها قد اوضحت انها لا توافق على اتباع سياسة الباب المفتوح بالنسبة للمهاجرين الاكراد الذين يتخذون طريق الحدود التركية الى موانئ بحر ايجة وعبر اليونان إلى أوروبا.

وقد اعلنت العديد من الدول مثل السويد والنرويج انها ستعيد العديد من اللاجئين الاكراد والمهاجرين غير الشرعيين الى مناطقهم بعد ان تأكد لديهم عدم وجود رفض لهم في وطنهم الاصلي، من ناحية اخرى، توجه بعض الاوساط الاوربية وخصوصاً في السويد والنرويج وايطاليا النقد للكيانات غير الشرعية في شمال العراق من جراء ازدياد حجم الهجرة غير الشرعية من المناطق الكردية والتي شملت مئات الشباب والاسر والذين لاقوا صعوبات جمة وابتزازات في طريقهم الى اوربا... وذلك بسبب سوء الاوضاع الاقتصادية في شمال العراق والبطالة وافتقاد التنمية وهذا ناجم عن الاوضاع الاستثنائية وغياب دور الحكومة المركزية التي تعارض وجودها هناك التدخلات الاستعمارية⁽³⁶⁾.

ويتعزز موقف الاتحاد الاوربي، من خلال موقف أعضاءها، فقد أبدت بريطانيا تأييداً كبيراً

للأكراد، وخاصة بعدما أشار دوجلاس هيرد وزير خارجية وجون مير رئيس الوزراء البريطاني الى وجهة نظر بلادهم التي تؤيد بقاء الحظر على العراق، مع تأييدها للأكراد لكن في إطار العراق الموحد. ومن هنا يمكن فهم أسباب رفض بريطانية لطلب القادة الأكراد الذين تقدموا عام 1992 بشأن انضمامهم الى المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف اذ جاء الرد البريطاني بأنه يؤيد حماية الأكراد دون الاستقلال و المطالبة بالحكم الذاتي⁽³⁷⁾.

ويلاحظ ان بريطانيا تخشى من اعطاء الاكراد حق تقرير المصير، او اقامة دولة كردية، نظر لانها هي الاخرى تعاني من ظروف مماثلة، حيث تطالب ايرلندا الشمالية بالانفصال عنها⁽³⁸⁾.

اما بالنسبة الى موقف فرنسا، فلم يختلف كثيراً عن الموقف البريطاني، فقد ابدى الرئيس دانيال ميتران الدعم المادي والمعنوي لاکراد العراق عن طريق زوجته التي قادت حملة لمناصرة القضية الكردية، فقد أسست جمعية يطلق عليها اسم جمعية فرنسا الحرية تحت ادارتها، وعقدت هذه الجمعية مؤتمر عن الهوية الثقافية الكردية في 14-15 تشرين الاول 1989 في باريس... وفي اذار 1994 عقدت دانيال ميتران مؤتمراً صحفياً في مقر الأمم المتحدة كرسته للحديث عما أسمته (معاناة الأكراد في تركيا) وجاء المؤتمر بعد ان قابلت دانيال الامين العام بطرس غالي، واسلمته نداء وقع من قبل كل حملة جوائز نوبل للسلام يدعو الى حملة دولية للسلام بين الأكراد⁽³⁹⁾. كما اشارت جريدة الشرق الاوسط الى مجموعة من الاحزاب الفرنسية اليسارية (الاشتراكي، الشيوعي)، قد شاركت في مؤتمر عقد في باريس حول القضية الكردية 1992، بدعوة من المركز الثقافي الكردي بفرنسا، وبدعم من وزارة الخارجية الفرنسية، والذي تمخض عنه دعوة الدول الاوربية لعقد مؤتمر في باريس لدراسة القضية الكردية في العراق⁽⁴⁰⁾.

وختاماً، يمكن القول بأن ما يطمح اليه الشعب الكردي هو تحقيق معادلة يحصل بمقتضاها على حقوقهم في إطار وحدة وسلامة العراق، فأنهم يؤمنون بديمقراطية للشعب العراقي وبحكم ذاتي للکردستان، لانه سوف يضمن تحقيق طموحات الشعب الكردي بصورة خاصة، وانقاذ العراق من قضية مستعصية أرقت العراقيين وكلفتهم الكثير من الارواح والاموال واعاقت تقدمهم الحضاري، فضلاً على ان هذا الحال سوف يساعد على انتقال العراق الى نظام ديمقراطي وفي هذا مصلحة كبيرة للشعب العراقي عموماً⁽⁴¹⁾.

خاتمة

مما تقدم يتضح لنا، ان المشكلة الكردية في العراق وان كانت لها اصول تاريخية، الا انها في الاطار السياسي العام، كانت من صنع قوى خارجية دولية واقليمية، اريد بها استنزاف قدرات العراق الداخلية، وشله عن العمل في مسيرة التنمية والتقدم، واستخدام القضية الكردية كورقة لغرض الضغط على العراق من الخارج، فالبرغم من حل القضية الكردية، بالاعتراف بالاكرد كقومية، ومنحهم الحكم الذاتي وتحقيق مكاسب جوهرية، بقيت قيادات التمرد تواصل نهجها الانفصالي المرتبط بقرارات وارادات قوى اجنبية، الامر الذي خلخل بنيان موقفها والأسس التي استندت عليها في السابق وجعلها لا تستطيع العمل والنجاح الا في ظل الحماية الاجنبية المباشرة، بعد ان ابتعدت عنها الجماهير الكردية البسيطة واصبحت مجرد تنظيمات مسلحة قليلة العدد.

اما بالنسبة الى الاتحاد الاوربي فقد اتخذ موقفاً ايجابياً ازاء القضية الكردية في العراق، فهو يساند ويؤيد الاكرد في اطار العراق الموحد ولا يؤيد الحركات الانفصالية. واخيراً يمكن القول، بأن البعد السياسي والاقتصادي والجغرافي والديني بين الاتحاد الاوربي والعراق جعل طريقة تعامل الاتحاد الاوربي مع اكرد العراق تأخذ الطابع التهميشي.

الهوامش

1. طالب عبد الجبار حيدر، المسألة الكردية في الوثائق العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1982، ص 120.
2. آدمون غريب، الحركة القومية الكردية، بيروت، 1973، ص 12.
3. محمود الدرة، القضية الكردية، ط2، بيروت، 1966، ص19؛
<http://www.aljazeera.net/in-depth/Fights/2001/11/11-23-1.htm-top>;
[http:// www.iraqcp-orgwar/0021125 saad.htm](http://www.iraqcp-orgwar/0021125_saad.htm).
4. احمد عثمان ابو بكر، كردستان في عهد السلام (بعد الحرب العالمية الاولى)، دراسة تاريخية وثائقية، السليمانية، 1998، ص97.
5. محمود الدرة، المصدر السابق، ص391.
6. Derk Kinnane, "THE KURDS AND KURDISTAN", London, 1964, p.36.
7. Ibid, p.38.
8. سعد ناجي جواد، العراق والمسألة الكردية (1958-1970)، لندن، 1990، ص179.
9. عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينات، بغداد، ط2، 1985، ص120.
10. طالب عبد الجبار، المصدر السابق، ص222.
11. سعد ناجي جواد، اكراد العراق وازمة الهوية. الموجود على الموقع الاتي:
<http://www.aljazeera-net>
12. د0 علاء جاسم محمد حربي، د0 محمد عويد الدليمي، واخرون، تاريخ الوزارات العراق في العهد الجمهوري 1958-1968، الجزء الخامس، ط1، 2002، ص16.
13. نور الهدى زكي، اكراد العراق بين مطحنة الصراعات الداخلية ومطرقة الحصار الامريكي، "البيان"، صحيفة، 28نوفمبر 1998. ينظر على الموقع الآتي:
<http://www-Al-Bayan.net>.
14. سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص¹⁸².
15. صلاح المختار، علاقات الكيان الصهيوني بالاقليات في الوطن العربي، مجلة شؤون سياسية، مكان الطبع بغداد، العدد (6-7)، السنة الثانية، 1996، ص14.

16. وصال نجيب عارف، الأقليات في ظل البيئة الدولية الجديدة، مجلة شؤون سياسية، بغداد، العدد 6-7، السنة، 1996، ص43.
17. حنان عدنان ، قانون الحكم الذاتي ، بيان 11 آذار 1974. ينظر الموقع الآتي:
<http://www-gogul.com>.
18. طالب عبد الجبار، المصدر السابق، ص148.
19. المصدر نفسه.
20. أ. د علاء جاسم محمد الحربي، د. محمد عويد الدليمي وآخرون، المصدر السابق، ص¹⁸.
21. المصدر نفسه.
22. صلاح المختار، علاقات الكيان الصهيوني بالأقليات في الوطن العربي، مجلة شؤون سياسية، المصدر السابق، ص14.
23. المصدر نفسه.
24. عبد الحليم المحجوب، مستقبل العراق- المتجددات والخيارات. ينظر الموقع الآتي:
<http://www-gogul.com>.
25. مقتبس من: وصال نجيب العزاوي، حزب العمال الكردستاني التركي، مجلة دراسات استراتيجية، بغداد، 2002، ص118.
26. المصدر نفسه.
27. "المستقبل العربي"، مجلة، بيروت، العدد 298، 2003، ص157.
28. المصدر نفسه.
29. للمزيد من التفاصيل عن الاتحاد الأوربي، ينظر:
نوار محمد ربيع، مستقبل الاتحاد الأوربي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1994.
30. بدر حسن شافعي، الاتحاد الأوربي وقضية الأكراد، مجلة السياسة الدولية، بغداد ، السنة(35)، العدد 135، 1999، ص140.
31. المصدر نفسه، ص141.
32. سعد الدين ابراهيم، هموم الأقليات في الوطن العربي، القاهرة، 1993، ص254.

<http://www-aljazeera-net>.

33. شمال عقراوي، منظمة أوروبية - متوسطة تحضر لعقد مؤتمر دولي حول القضية

الكردية. ينظر الموقع الآتي: <http://www-aljazeera-net>

34. المؤتمر الوطني الكردستاني وتحقيق الطموح الكردي، 2001/1/4. ينظر الموقع الآتي:

<http://www-aljazeera-net>

35. بدر حسن شافعي، المصدر السابق، 143.

36. حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، القاهرة، 1992، ص 55-56.

37. بدر حسن شافعي، المصدر السابق، ص 145.

38. المصدر نفسه.

39. محمد مصطفى شحاته، الحركة الكردية في العراق وتركيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة،

العدد 107، 1992، ص 231-232.

40. "الشرق الأوسط" صحيفة، لندن، 1992. ينظر الموقع الآتي:

www.alSharig-Al-Wsat.net.

41. المصدر نفسه.